اضطراب سوق النفط العالمية

ا.م.د. علي مهدي عباس

الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
http://doi.org/10.31272/JAE.i129.53

تأريخ أستلام البحث : 2021/6/28 **مقبول للنشر بتأريخ : 2021/7/4**

المستخلص :

ان سوق النفط العالمية يكتنفه الكثير من الغموض وتتصارع فيه الكثير من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية لذلك فان دراسة سوق النفط والتنبوءات التي تطرا عليه ليس بالامر السهل والخالي من التعقيد فهي تحتاج الى تحليل ودراسة عميقة ليمكن التنبوء - ولو بصورة تقريبية –بالتطورات التي تطرا في هذه السوق لاسيما في نطاق الاسعار0 لقد تناول هذا البحث حجم الطلب والاحتياطيات والانتاج العالمي وتقلبات الاسعار خلال مدة البحث من 2000 – 2018 وانعكاساتها على اسعار النفط العالمية 0 لقد كانت ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث قد أظهرت الإنتاج العالمي للنفط قد شهد ارتفاعا واضحا في الألفية الحالية، اذ بلغ في عام 2000 حوالي 65.8 م ب/ي وارتفع في عام 2018 إلى 75.8 م ب/ي ،أي بمقدار 10 م ب/ي ،او بنسبة 15.2% و بمعدل زيادة سنوية قدرها 0.78% . تجدر الإشارة هنا إلى ان الطلب على النفط في الدول الصناعية في عام 2000 بلغ 47.8 م.ب./ي أي ما نسبته 62.9 % للعالم ،وتقاسمت باقي دول العالم نسبة 37 % الباقية . وارتفع الطلب في البلدان الصناعية في عام 2018 إلى 47.9 م.ب./ي بمقدار 0.1 م.ب./ي هذا يعني ان الطلب على النفط في هذه البلدان ارتفع بنسبة 0.2% في الفترة المذكورة أو نمو سنوي قدره حوالي 0.01%.وجاءت ابرز توصيات البحث ان سوق النفط سوف يبقى على المدى الطويل سوق مستهلكين وليس سوق منتجين اى تحكم الدول المستهلكة في حجم الطلب العالمي عن النفط وتحديد الاسعار بالاضافة الى ان فكرة انحسار ونضوب الاحتياطي العالمي من النفط الخام سوف تتبدد او تتاجل الى عقود اطول بفضل التقدم التكنلوجي في عمليات الاكتشاف وانتاج النفط الخام .

الكلمات المفتاحية سوق النفط - الاحتياطي - الانتاج

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 46 / العدد 129 / ايلول/ 2021
الصفحات : 245-261

المقدمة

منذ مطلع الألفية الثالثة وسوق النفط العالمية تشهد تقلبات عنيفة ، اذ تراجع سعر برميل النفط الخام الاسمي من 27.6 دولارا عام 2000 إلى 23.1 في العام التالي ثم ارتفع إلى 24.3في عام 2002 وواصل الارتفاع بشكل مستمر حتى بلغ ذروته في عام 2008 اذ بلغ 94.4 دولارا، هبط السعر في عام 2009 إلى 61 عاد بعدها وارتفع إلى 77.4 دولارا في عام 2010 والى 107.5 في عام 2011 والى 109.5 في عام 2012 بعدها انخفض قليلا في عام 2013 اذ بلغ 105.9 لكن السعر هوى في الأعوام التالية وبلغ حوالي 40 دولارا في عام 2016 تخطى السعر حاجز الخمسين دولارا في عام 2017 ووصل إلى حوالي السبعين دولارا في عام 2018. ان تقلبات اسعار النفط وعدم الاستقرار فيها يعود الى اضطراب سوق النفط العالمية وتصارع المصالح الاقتصادية والسياسية ما بين الاطراف الفاعلة في سوق النفط العالمية 0

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في ان سلعة النفط الخام سلعة استراتيجية تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والسياسية في تحديد اتجاهات ومسارات السوق النفطية فاذا كان من الممكن تحديد والتنبوا بالعوامل الاقتصادية فمن الصعوبة تحديد ورسم اتجاهات العوامل السياسية المستقبلية وتاثيرها على السوق النفطية العالمية 0

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها هو على الرغم من التطور الحاصل في انتاج بدائل النفط الخام التقليدي ولاسيما الطاقة المتجددة الصديقة للبيئة الا انة سوق النفط الخام التقليدي سيبقى هو السوق الرئيس لتلبية احتياجات العالم من الطاقة على المدى البعيد لما يتمتع به من مزايا المتمثلة في انخفاض تكاليف انتاجة بالاضافة الى كونة المادة الرئيسة التي تدخل في صناعة العديد من السلع الصناعية الضرورية لنمو وتطور الحياة البشرية .

هدف البحث

يشكل البحث محاولة لتحليل معمق للعوامل الرئيسة المؤثرة في سوق النفط العالمية وكيفية عملها .

حدود البحث

1-البعد المكاني : تتمثل الحدود المكانية لهذا البحث بسوق االنفط العالمية والاطراف الفاعلة فيها.

2-البعد الزماني: تتمثل الحدود الزمانية من عام (2000- 2018)

المطلب الاول: الطلب العالمي على النفط

يعد الطلب على النفط احد اهم محددات إنتاجه ، وتشكل إمدادات النفط العالمية حجم الإنتاج العالمي مطروحا منه الكميات حجم الاستهلاك المحلي. وتحدد الإمدادات اتجاهات أسعار النفط في السوق العالمية . اظهر الطلب العالمي على النفط ارتفاعا واضحا وشبه متواصل طوال المدة بين 2000-2018 ، اذ بلغ الطلب في عام 2000 حوالي 75.9 م.ب./ي وارتفع إلى 98.8 م.ب ./ي في عام 2018 هذا يعني ارتفاع الطلب بنسبة حوالي الثلث ، أو بمعدل نمو مركب سنوي قدره حوالي 1.4 % في المدة المذكورة . طوال الفترة المذكورة لم ينخفض الطلب العالمي سوى مرتين : الأولى في عام 2008 بمقدار(- 0.5)م .ب./ي، والثانية في عام 2009 بمقدار (-1.4). تجدر الإشارة هنا إلى ان الطلب على النفط في الدول الصناعية في عام 2000 بلغ 47.8 م.ب./ي أي ما نسبته 62.9 % للعالم ،وتقاسمت باقي دول العالم نسبة 37 % الباقية . وارتفع الطلب في الدول الصناعية في عام 2018 إلى 47.9 م.ب./ي بمقدار 0.1 م.ب./ي وانخفضت النسبة إلى 48.5%. هذا يعني ان الطلب على النفط في هذه البلاد ارتفع بنسبة 0.2% في الفترة المذكورة أو نمو سنوي قدره حوالي 0.01%.ارتفع الطلب في الدول النامية من 23.8 م ب/ي عام 2000 إلى 45.8 م ب/ي عام 2018 أي بنسبة حوالي 90% ، أو معدل نمو سنوي قدره 3.6% . ومن بين الدول التي ارتفع الطلب فيها كثيرا :

الجدول(1)

الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2000-2018 (مليون برميل/يوميا)

	الدول الصناعية	الدول المتحولة	الدول النامية	العالم
2000	47.8	4.3	23.8	75.9
2002	47.7	4.5	24.8	77.0
2004	49.4	4.7	28.2	82.3
2006	49.3	4.8	30.5	84.6
2008	47.6	4.9	33.5	86.0
2010	46.2	4.8	35.9	86.9
2012	46.0	5.1	37.9	88.9
2014	45.8	5.2	40.4	91.4
2016	24.7	5.3	43.2	95.4
2018	25.5	5.6	45.4	98.8

المصدر : أوابك : تقرير الأمين العام السنوي، أعداد مختلفة

الصين والهند ، ففي عام 2000 بلغ الطلب في البلد الأول 4.8 م.ب./ي وشكل ما نسبته 6.3% من الطلب العالمي وارتفع في عام 2018 إلى 12.7 م.ب./ي أي ما نسبته 12.8% للعالم . اما في الهند فقد بلغ في العام الأول 2 م.ب./ي أي 2.6% للعالم وارتفع إلى 4.7 م.ب./ي في عام 2018 أي ما نسبته 4.7% للعالم. وكانت نصيب الدول العربية ، من 3.8 م ب/ي إلى 7.2 م ب/ي أي بنسبة 89.5% او معدل نمو سنوي قدره 3.6%. أما في الدول المتحولة فقد ارتفع الطلب من 4.3 م ب/ي إلى 5.6 م ب/ي في الفترة المذكورة أي بنسبة 30% تقريبا ، أو نموي سنوي قدره 1.4% تقريبا، الشكل 1.

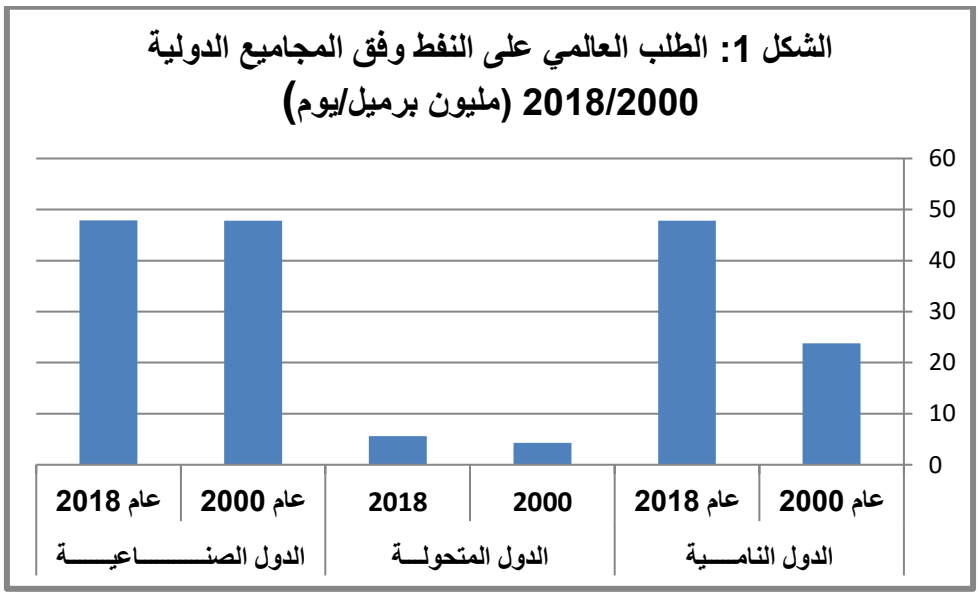

المصدر : عمل الباحثان استنادا على بيانات الجدول 1.

من الواضح ان الطلب على النفط لم يرتفع في الدول الصناعية كثيرا في المدة المذكورة. وهذا يشير وبوضوح إلى انخفاض استهلاك النفط في الدول الصناعية فعلى سبيل المثال أوربا (عدا روسيا) استهلكت في عام 2014 نفس الكمية المستهلكة في عام 1982 كذلك خفضت الولايات المتحدة الأمريكية استهلاكها من النفط بداية القرن الجديد فعلى سبيل المثال في عام 2007 استهلك البلد حوالي 21 م.ب./ي وفي عام 2014 انخفض الاستهلاك

إلى حوالي 18 م.ب./ي ، اليابان ،كما في اوربا ،استهلكت نفس كمية النفط في الفترة 1982-2014 رغم ان الناتج المحلي الإجمالي الياباني ارتفع بمقدار الضعف في الفترة المذكورة.[1]

وهناك سببان وراء اختلاف نمو الطلب على النفط في المجموعتين الدولتين :

1- سياسة خفض كثافة استهلاك الطاقة (لاسيما النفط) التي انتهجتها الدول الصناعية منذ ارتفاع سعر النفط في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي يعد مؤشر كثافة الطاقة الأولية Primary Energy Intensity (PEI) من المؤشرات المهمة المستخدمة في قياس كفاءة استهلاك الطاقة. ويوضح مؤشر كثافة الطاقة الأولية العلاقة بين إجمالي استهلاك الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي للدولة ، عن طريق قياس حجم وحدات الطاقة المستهلكة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي ، ويدل انخفاض المؤشر على جودة استهلاك الطاقة [2].

2- بنية الإنتاج : أي التوزيع القطاعي لإجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة ، ومن المعروف ان القطاعات تختلف في مدى استخدامها للطاقة، فتحول الاقتصاد من السلع إلى الخدمات في بنية الاقتصاد من شانه خفض متوسط استهلاك الطاقة لوحدة الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال في عام 2016 بلغت حصة القطاع الصناعي على صعيد العالم حوالي 28.8% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة ، في حين بلغت نسبة القطاع التجاري والخدمات العامة والقطاع الزراعي حوالي 10.2%.أن سياسة خفض كثافة استهلاك الطاقة تعد الإجراء الأمثل للدول المستوردة للطاقة التي تسعى إلى تقليل استهلاكها من الطاقة كجزء من سياسات امن الطاقة لديها أو حتى تلك التي تسعى ، بهذه الطريقة ، إلى الحد من انبعاثات الكربون لدوافع بيئية. أما الدول المصدرة للنفط فهي تنتهج سياسة رفع إنتاجية الطاقة ، (ويربط مفهوم إنتاجية الطاقة (Energy Productivity) على مستوى الاقتصاد الكلي يربط إجمالي استهلاك الطاقة الأولية بالناتج المحلي الإجمالي للدولة، عن طريق قياس مقدار الناتج المحلي الإجمالي الممكن إنتاجه باستخدام كمية محددة من الطاقة.)[3] هذا يعني ان هذه البلاد تتطلع إلى النمو الاقتصادي وترى ان زيادة استهلاك الطاقة تعد مؤشرا إيجابيا من مبدأ تعظيم القيمة في الاقتصاد من جراء استخدام اكثر كفاءه للطاقة. وبالعودة إلى استهلاك النفط ، ولكن هذه المرة مع البلدان التي اتبعت سياسة رفع إنتاجية الطاقة من اجل المقارنة ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية في عام 2000 حوالي 1406.3 مليار دولار بأسعار عام 2011 ، وبلغ الطلب على النفط العربي حوالي 3.8 م ب/ي وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى 2244.1 مليار دولار[4] أي ارتفع بنسبة 59.6% أو نمو سنوي قدره 2.6% في حين ارتفع الطلب على النفط إلى 7.2 م ب/ي أي بنسبة 89.5% ومعدل نموي سنوي 3.6%.

المطلب الثاني: احتياطيات النفط العالمية

بلغت احتياطيات العالم المؤكدة من النفط الخام في عام 2000 حوالي 1090.6 مليار برميل، وبلغت في عام 2018 حوالي 1497.9 مليار برميل. أي إنها ارتفعت بنسبة 37.3% أو زيادة سنوية قدرها حوالي 1.7%، وهذا اعلى بكثير من زيادة الإنتاج البالغة 0.78% سنويا، وطبعا هذه البيانات تشير إلى صافي الاحتياطيات أي بعد طرح الكميات المستخرجة. بعبارة ثانية بلغ حجم الاحتياطيات العالمية في عام 2000 حوالي 1090.6 مليار برميل وارتفع في عام 2018 إلى 1497.9 مليار برميل ، أي ان صافي الزيادة : 1497.9-1090.6= 407.3 مليار برميل. اما إنتاج العالم التراكمي في الفترة المذكورة بلغ 492 مليار برميل[5] ، هذا يعني ان الاحتياطيات المكتشفة عوضت حوالي 80% من النفط المستخرج. تجدر الإشارة هنا إلى ان عمر الاحتياطيات العالمي لم ينخفض بل على العكس من ذلك ارتفع بحوالي تسع سنين وكما يلاحظ من الشكل 2، ان منحنى عمر الاحتياطيات ارتفع في العقد الماضي

[1]) A. Gwiazda : Nowy Lad Naftowy, http://geopolityka.org/analizy/adam-gwiazda-nowy-lad-naftowy

[2]) أوابك :ترشيد استهلاك الطاقة ورفع كفاءة استخدامها بالدول الأعضاء في منظمة أوابك: الفرص والتحديات ، تشرين أول 2019، ص 4.

[3]) نفس المصدر السابق.

[4]) صندوق النقد الدولي : تقرير افاق الاقتصاد العالمي ، تشرين أول 2018.

[5]) حساباتنا وفقا ل أوابك : تقرير الأمين العام السنوي ، أعداد مختلفة .

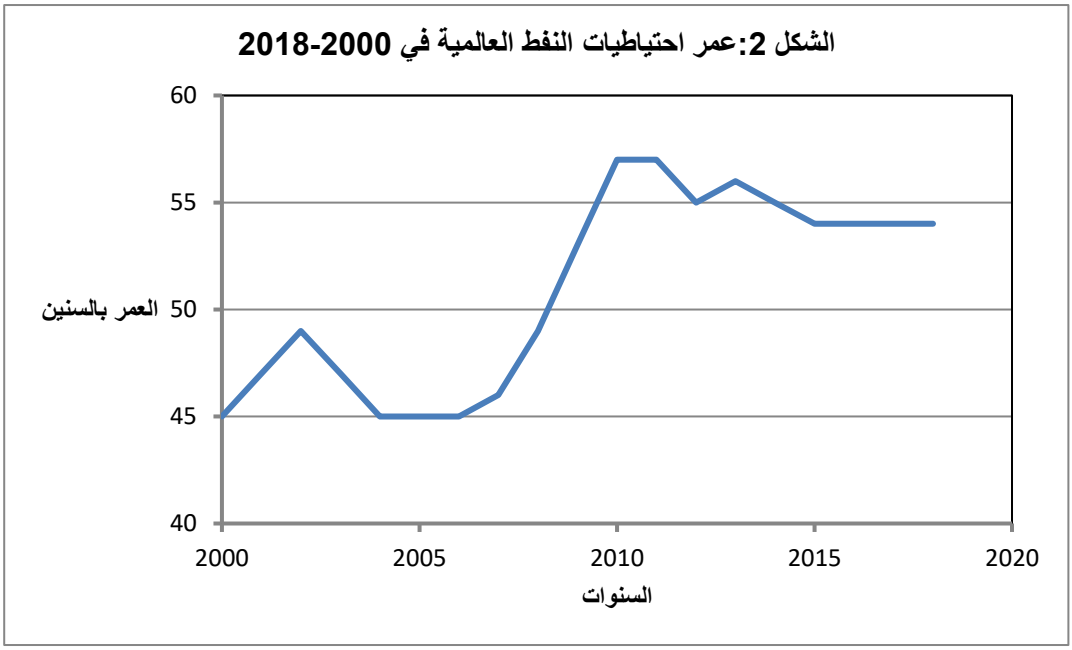

المصدر : عمل الباحثان وفقا لبيانات : OPEC: OPEC Annual Statistical Buletien.

ووصل ذروته في العامين 2010- 2011 بعدها اخذ بالهبوط كذلك يظهر واضحا ثباته عند نفس المستوى 54 سنة. بين الأعوام 2014-2018.

الجدول 2 يوضح انخفاض الاحتياطيات فقط في عام 2015 وكذلك يلاحظ ان أعمار الاحتياطيات ظلت دون الخمسين سنة حتى عام 2009 في حيث ارتفعت إلى 53 سنة وفي العام التالي وصلت الذروة 57 سنة اثر الاكتشافات التي رفعت نسبة التغير .لابد من التأكيد هنا إلى ان تقدير حجم الاحتياطيات يتفاوت تفاوتا كبيرا بحسب الجهة القائمة بالتقدير، ولأسباب كثيرة منها اختلاف معايير التصنيف المتبعة ،ومدى دقة البيانات ،وكذلك اختلاف النماذج الحسابية المستخدمة في التقدير.

الجدول(2)

احتياطيات النفط العالمية بمليارات البراميل، ونسب التغير، والأعمار المتوقعة للمدة 200 -2018

السنوات	الاحتياطيات	التغير %	العمر بالسنين
2000	1090.6		45
2001	1121.8	2.9	47
2002	1151.7	2.7	49
2003	1169.5	1.5	47
2004	1177.5	0.7	45
2005	1189.2	0.9	45
2006	1195.1	0.5	45
2007	1204.2	0.8	46
2008	1293.9	7.4	49
2009	1336.3	3.3	53
2010	1467.1	9.8	57
2011	1467.8	0.1	57
2012	1480.3	0.8	55

56	0.7	1490.1	2013
55	0.2	1492.9	2014
54	(0.2)	1490.4	2015
54	0.1	1490.7	2016
54	0.1	1492.2	2017
54	0.4	1497.9	2018

المصدر عمل الباحثان وفقا لنفس مصادر الشكل 2.

يتضح مما سبق ان فكرة ، انتهاء عصر النفط، أو فكرة ذروة إنتاج النفط وانحداره، (على الأقل) انتهت ولم يعد لها وجود .ان أول من تبنى فكرة ذروة إنتاج النفط هو الجيولوجي ماريون كنج هابرت الذي وضع نموذجا واستنتج بناء عليه ان إنتاج النفط من أي حقل يمر بمنحنى يشبه القبة وان معدل الإنتاج يرتفع بشكل تدريجي مع اكتشاف مكامن نفط جديدة حتى يصل إلى الذروة (ذروة النفط Peak Oil) بعدها يبدا الإنتاج بالانخفاض حتى يصل إلى الصفر وينتهي عمر الحقل. نشرت أبحاث ودراسات تزعم ان البشرية على حافة الهاوية وستفاجأ يوم ما بانتهاء عصر النفط، ودليل هؤلاء هو بطء الاستكشافات الجديدة. ان حجم احتياطيات النفط المؤكدة في بلدان العالم المختلفة مرهون كذلك بالتقنيات الحديثة المستخدمة في الاستخراج والتنقيب. لقد سمحت التقنيات الحديثة باستخراج كميات هائلة من النفط لم يكن استخراجها ممكنا قبل عقود من الزمن. فمعدل استخراج النفط من الحقول ارتفع إلى 60% في بعض الحقول. فالمعدل العالمي (recovery factory) يبلغ 35% أي يمكن استخراج 35 برميلا من النفط من كل 100 برميل يضمها الحقل، فيما كان 20% عام 1980، ويصل المعدل في بريطانيا والنرويج وكندا والولايات المتحدة الأمريكية إلى 45% في حين ما يزال يتراوح في العراق بين 15%-20%. وتعد هذه المقارنة مؤشرا على العلاقة التي تربط بين الاستثمارات والتقنيات التي تسخر في الاستكشافات والاستخراج. وللمقارنة اكثر تم حفر اكثر من مليون بئر في ولاية تكساس وحدها ، في حين لم يحفر في العراق سوى 2300 بئر منذ اكتشاف النفط في العراق[6].لقد تطورت عمليات استكشاف النفط على اليابسة واستخراجه كثيرا على مدى ما يقارب قرن ونصف من الزمن ، لكن استكشاف النفط في أعماق البحار (على عمق 50 مترا واكثر) بدأ في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي . وتم اكتشاف ما يقرب من 600 مليار برميل نفط في اعماق البحار استخرج 40% منها. إلا ان اللافت في الأمر ان الاستكشاف في أعماق المحيطات خصوصا المناطق البعيدة عن اليابسة ، لم يصل إلى النضج بعد ولم تستكشف كل الأماكن. تجدر الإشارة هنا إلى ان كثيرا من النفط يبقى في الحقول حتى بعد ان تستنزف وتصنف ضمن الحقول المستهلكة . وفي إحصائية US Geoglogical Survey هناك ما يقرب من 7-8 تريليونات برميل من النفط ، لكن لا يعد هذا من الاحتياطيات ،ذلك لان الاحتياطيات تقتصر فقط على ما يمكن استخراجه. صرح الرئيس السابق لشركة شل مارك مودي ستاورت (لقد انتج العالم إلى الآن اقل من ترليون برميل من النفط، هناك ترليون اخر من النفط التقليدي الذي يمكن إنتاجه بتكلفة 8-10 دولار للبرميل . وهناك تريليونا اخر من النفط الذي يمكن إنتاجه بتكلفة اقل من 20 دولارا للبرميل)[7]. ان احتياطيات النفط العالمية ترتفع بالتقدم التقني المحتمل في المستقبل. ويلفت لينارد ميغرو في دراسة له عن مستقبل النفط (Oil:The Next Revolution)، ان نمو الاحتياطي في كثير من الحالات ، نتج بفعل تطوير النفط وبالتالي يعزز من المبدأ الذي يقول ان الزيادة الناتجة نمو احتياطي الحقول هي اكبر من النقصان الناتج عن إنتاج النفط منها.

المطلب الثالث : توزيع احتياطيات النفط العالمية جغرافيا

رغم ان احتياطيات أوبك (كمجموعة) لم تتغير كثيرا اذ ارتفعت نسبتها من 78% إلى 79.4% للعالم للمدة 2000-2018 ، اضف إلى ذلك ان دول أوبك استحوذت على اكثر من 80% من زيادة الاحتياطيات العالمية في الفترة المذكورة ، الا ان للزيادة التي طرأت على ثروات الدول من خارج أوبك ، رغم تواضعها بالقياس إلى

[6]) دورة انتاج النفط بين النظريات والواقع – مجلة القافلة - https://qafilah.com/ar81%D8%B7/

[7]) أسعد الوصيبعي: دورة انتاج النفط بين النظريات والواقع – مجلة القافلة - https://qafilah.com/ar81%D8%B7/

احتياطيات أوبك، بالغ الأثر على سوق النفط العالمية.لقد ارتفعت احتياطيات أمريكا الشمالية بأكثر من 90% اذ ارتفعت من 26.9 مليار برميل عام 2000 إلى 51.5 مليار برميل عام 2018 .ان نسبة الارتفاع كبيرة لكن الاحتياطيات الأمريكية متواضعة أصلا، اذ إنها ارتفعت بمقدار 24.6 مليار برميل ، لكن اثر ذلك واضح على سوق النفط. لن تتأثر سوق النفط كثيرا مثلما تأثرت بارتفاع احتياطيات أمريكا الشمالية في حال تضاعفت احتياطيات السعودية أو العراق أو أية دولة من دول أوبك. تجدر الإشارة هنا إلى ان تراجع الاحتياطيات الكندية ، اذ بلغت في عام 2000 حوالي 4.8 مليار برميل وانخفضت في عام 2018 إلى 4.4 مليار برميل نفط[8] . بعبارة ثانية بلغت نسبة احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتياطيات نفط أمريكا الشمالية في عام 2000 حوالي 82% وارتفعت في عام 2018 إلى 91%.ان التغيرات التي طرأت على احتياطيات أمريكا اللاتينية شبيه بتغيرات احتياطيات أمريكا الشمالية ، اذ ارتفعت احتياطيات القارة من 122.2 مليار إلى 335.6 مليار برميل نفط في المدة الخاضعة للتحليل. أي إنها ارتفعت بمقدار 213.4 مليار برميل ،في حين ارتفعت احتياطيات فنزويلا، وهي احد الأعضاء المؤسسين لمنظمة أوبك من 76.8 إلى 302.8 مليار برميل أي بمقدار 226 مليار برميل من النفط . وتعد فنزويلا حاليا اغنى دول العالم بالنفط ،اذ تجاوزت احتياطاتها احتياطيات السعودية

الجدول 3

احتياطيات النفط العالمية حسب المناطق والنسب إلى العالم والنمو السنوي في 2000-2018 (بمليارات البراميل)

9	8	7	6	5	4	3	2	1
النمو السنوي في 2018/2000 (%)	النسبة إلى العالم في 2018 (%)	النسبة إلى العالم في 2000 (%)	2018	2015	2010	2005	2000	
3.7	3.4	2.5	51.5	36.4	24	26.6	26.9	أمريكا الشمالية
5.8	22.4	11.2	335.6	342.3	334.9	118.1	123.3	أمريكا اللاتينية
1.3	8	8.7	119.8	119.8	128.9	128.6	67.2	اوربا الشرقية
(2.7)	0.9	1.7	13.2	12.9	13.5	16.7	18	اوربا الغربية
0.7	53.6	63.7	803.2	802.8	794.3	742.7	694.7	الشرق الأوسط
1.7	8.4	8.6	126.7	128.6	126.9	117.4	90.7	أفريقيا
1	3.2	3.6	47.8	47.5	44.5	39	44.4	آسيا والباسفيك
1.7			1497.9	1490.4	1467	1189.1	1065.3	المجموع
1.8	79.4	78	1189.8	1189	1193.1	918.3	840.5	أوبك

المصدر : OPEC Statistical Bulletien ، النسب والنمو السنوي وفقا لحسابات الباحثان0

[8]) لا يشمل احتياطيات نفط الرمال.

بفضل الاكتشافات الأخيرة. تراجعت احتياطيات الأرجنتين وكولومبيا بشكل طفيف، نظرا لضالة احتياطيات البلدين ، أصلا في حين تراجعت احتياطيات المكسيك بشكل كبير اذ انخفضت من 20.3 إلى 5.8 مليار برميل. وارتفت احتياطيات الإكوادور، وهي عضو في منظمة أوبك، والبرازيل على التوالي من : 2.6 و 8.1 إلى 8.3 و 12.8 مليار برميل . بعبارة موجزة أصبحت قارة أمريكا اللاتينية ثاني اغنى دول العالم بالنفط ، بعد الشرق الأوسط، بفضل الاحتياطيات الفنزويلية.استحوذت دول الاتحاد السوفيتي السابق على معظم احتياطيات نفط اوربا الشرقية ففي عام 2000 بلغت اوربا الشرقية 79.5 مليار برميل وكان نصيب الاتحاد السوفيتي منها 77.7 مليار برميل أي اكبر من 97% من احتياطيات اوربا الشرقية. لكن الحال تغيرت بعد الاكتشافات في الكبيرة في كازاخستان وأذربيجان وكذلك في روسيا، اذ ارتفعت الاحتياطيات في البلد الأخير في عام 2018 إلى 80 مليار برميل وفي كازاخستان إلى 30 مليار وفي أذربيجان إلى 7 مليار برميل وهكذا هبطت نسبة الاحتياطيات الروسية إلى 66.7% ، بعد ارتفاع احتياطيات اوربا الشرقية إلى 119.8 مليار برميل من النفط.تراجعت احتياطيات اوربا الغربية، المتواضعة أصلا، بشكل كبير في القرن الحالي اذ بلغت في عام 2000 حوالي 19.2 مليار برميل وتوزعت النسبة الأكبر منها في المملكة المتحدة والنرويج ، اذ بلغت احتياطات البلد الأخير 11.3 مليار برميل والمملكة المتحدة 5 مليار برميل ، وشكل مجموع احتياطات البلدين حوالي 85% من احتياطات اوربا الغربية. تراجعت الاحتياطات كثيرا ووصلت إلى 11.5 في عام 2012 وظلت عند هذا الحجم تقريبا حتى عام 2014 بسبب انخفاض احتياطات النرويج نتيجة الاستخراج التي وصلت إلى حوالي 5 مليار برميل في عام 2011 وظلت دون 6 مليار برميل حتى عام 2014، وارتفعت في عام 2015 إلى حوالي 8 مليار برميل ، انخفضت قليلا في العامين التاليين لكنها عادت وارتفعت في عام 2018 إلى 8.7 مليار برميل بسبب الاكتشافات الجديدة. اما احتياطات المملكة المتحدة فقد هبطت إلى النصف أي بلغت 2.5 مليار برميل منذ عام 2007 ارتفعت في عام 2010 إلى 2.8 مليار وظلت دون الثلاثة مليارات برميل حتى عام 2015 عادت في العام التالي إلى مستوى 2.5 مليار برميل واستمرت كذلك حتى عام 2018. خلاصة القول انخفضت احتياطات اوربا الغربية في المدة 2000-2018 بنسبة 31.2% وانخفضت احتياطيات المملكة المتحدة والنرويج بنفس النسبة تقريبا ، وكذلك ظلت نسبة احتياطيات البلدين إلى احتياطيات اوربا ثابتة في الفترة المذكورة.تعد منطقة الشرق الأوسط اغنى بقاع العالم بالنفط ، بلغت احتياطات بلدان الشرق الأوسط في عام 2000 حوالي 694.5 مليار برميل وشكلت في حينها حوالي 64.6% للعالم، وارتفعت احتياطات المنطقة في عام 2018 إلى 803.2 مليار برميل، أي بمقدار 108.7 مليار برميل او بنسبة 15.6%، لكن نسبتها للعالم انخفضت إلى 53.6% قطعا بسبب ارتفاع احتياطات مناطق أخرى في العالم أهمها أمريكا اللاتينية. وتتركز معظم احتياطات المنطقة في المملكة السعودية والعراق والكويت والأمارات العربية وايران، في عام 2000 بلغت احتياطات البلدان المذكورة 669 مليار برميل وشكل في حينه اكثر من 96.3% من احتياطات المنطقة وحوالي 79.6% من احتياطات أوبك و حوالي 62.3% من احتياطات أوبك. وارتفعت عام 2018 إلى 766.9 مليار برميل أي إنها ارتفعت بمقدار 97.9 مليار برميل ، من اصل 108.7 مليار برميل زيادة احتياطات المنطقة. تجدر الإشارة إلى ان اكثر من 90% من ارتفاع احتياطات البلدان الخمس المذكورة كان من نصيب العراق وايران ، اذ ارتفعت احتياطات البلد الأول من 112.5 مليار برميل إلى 145 مليار برميل (حوالي 32.5مليار برميل) اما الاحتياطات الإيرانية فقد ارتفعت من 99.5 مليار برميل إلى 115.6 مليار برميل (حوالي 56.1مليار برميل) في الفترة المذكورة.احتياطيات النفط في أفريقيا ارتفعت بنسبة 37.1% ، اذ بلغت في عام 2000 حوالي 92.4 مليار برميل وشكلت في حينها حوالي 8.6% من احتياطات العالم النفطية وحافظت على تقريبا على نفس نسبتها للعالم في عام 2018 بعد ان ارتفعت إلى 126.7 مليار برميل ،أي إنها ارتفعت بمقدار 34.3 مليار برميل. ان اكثر من ثلاثة أرباع احتياطات أفريقيا تقع في أراضي الجزائر وليبيا ونيجيريا ، وكل هذه البلدان هي أعضاء في منظمة أوبك واكثر من نصف زيادة الاحتياطات الأفريقية في القرن الجديد كانت من نصيب البلدان المذكورة ، اذ ارتفعت احتياطات الجزائر من 11.3 إلى 12.2 والجزائر من 36 إلى 48.3 ونيجيريا من 29 إلى 36.9 مليار برميل في الفترة 2000-2018.احتياطات دول آسيا والباسفيك تعد الأدنى في العالم ، وبلغت في عام 2000 حوالي 39.4 مليار برميل وارتفعت إلى 47.8 مليار برميل في عام 2018 ، أي إنها ارتفعت بمقدار 8.4 مليار برميل، تجدر الإشارة هنا إلى ان الصين تعد اغنى بلدان هذه المجموعة والتي ارتفعت احتياطاتها من 17.9 في عام 2000 إلى 25.9 مليار برميل في عام 2018 ، وهذا يعني ، تقريبا، كل زيادة احتياطات دول آسيا والباسفيك كانت من نصيب الصين.

المطلب الرابع : إنتاج النفط العالمي ودور الولايات المتحدة الأمريكية فيه

اظهر الإنتاج العالمي للنفط ارتفاعا واضحا في الألفية الحالية، اذ بلغ في عام 2000 حوالي 65.8 م ب/ي وارتفع في عام 2018 إلى 75.8 م ب/ي ،أي بمقدار 10 م ب/ي ،او بنسبة 15.2% و بمعدل زيادة سنوية قدرها 0.78% . رغم الاحتياطيات النفطية الضخمة التي تمتلكها دول أوبك والتي بلغت في عام 2000 حوالي 78.2% للعالم والتي ارتفعت إلى 79.4% في عام 2018 الا ان حصة أوبك في إنتاج النفط تعد منخفضة ، بالقياس إلى الاحتياطيات ، اذ بلغت في عام 2000 حوالي 44.7% وانخفضت في عام 2018 ، رغم ارتفاع إنتاج النفط العالمي، إلى 41.9%. وهكذا فان تغير خارطة سوق النفط العالمية لم تقتصر حصص الطلب واحتياطيات النفط بل امتدت لتشمل كذلك الإنتاج.أنتجت أمريكا الشمالية في عام 2000 حوالي 7.2 م ب/ي واستمر الإنتاج عند هذا المستوى تقريبا حتى عام 2003 ، اذ هبط إلى دون 7 م ب/ي منذ عام 2004 واستمر بالانخفاض ووصل إلى ادنى مستوى له في عام 2008 حيث بلغ حوالي 6.3 م ب/ي عاود بعدها الارتفاع التدريجي لكنه ظل دون حجم السبعة ملايين برميل يوميا حتى عام 2011 ، ارتفع في عام 2012 إلى 7.8 واستمر بالارتفاع ولم ينخفض حتى بلغ في عام 2018 حوالي 12.2 م ب/ي . هذا يعني ان إنتاج أمريكا الشمالية ارتفع في 2000المدة /2018 بمقدار 5 مليون برميل يوميا ، أي اكثر من إنتاج الكويت والجزائر وليبيا مجتمعة في عام 2018، وهو ما يعادل نصف زيادة الإنتاج العالمي في الفترة المذكورة. تتقاسم إنتاج أمريكا الشمالية دولتان: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. انتج البلد الأخير في عام 2000 حوالي 1.3 م ب/ي وشكل في حينه حوالي 18% من إنتاج أمريكا الشمالية وانخفض الإنتاج الكندي في عام 2018 إلى 1.2 م ب/ي ، أي بمقدار 100 الف برميل يوميا ، لكن نسبته انخفضت إلى 9.8% من إنتاج أمريكا الشمالية. أما إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغ في عام 2000 حوالي 5.82 م ب/ي ، وظل دون الستة ملايين برميل يوميا حتى عام 2003 ، تراجع بعدها إلى حوالي 5.5 م ب/ي وانخفض في الأعوام التالية إلى حوالي 5 م ب/ي وهبط دون الخمسة ملايين برميل في عام 2008 عاود الارتفاع تدريجيا في الأعوام التي تلت العام الأخير وبلغ 5.6 في عام 2011 ، بعدها تسارعت وتيرة الإنتاج وتجاوز سقف الستة ملايين في عام 2012 وسقف السبعة في عام 2013 والثمانية في عام 2014 وسقف التسعة في عام 2015 هبط في عام 2016 إلى دون التسعة ملايين برميل يوميا ، لكنه ارتفع في العامين التاليين وتجاوز سقف التسعة ملايين برميل يوميا وبلغ 10.96 م ب/ي في عام 2018. تجدر الإشارة إلى ان اصل معظم زيادة الإنتاج هو النفط الصخري ، والنفط الصخري لم يكتشف (فجأة)، بل الجديد هو تقنية الإنتاج الحديثة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية. والنفط الصخري

الجدول(4)

انتاج النفط الخام في العالم ونسب التغيير للمدة 2000-2018م / ب

	2000	2005	2010	2015	2018	النسبة إلى العالم عام 2000 (%)	النسبة إلى العالم عام 2018(%)	النمو السنوي في 2000-2018 (%)
أمريكا الشمالية	7.2	6.5	6.7	10.7	12.2	11	16	2.9
أمريكا اللاتينية	9.3	10.1	9.6	9.7	8	14.2	10.6	(0.8)
أوربا الشرقية	7.6	11.0	12.6	12.6	13.2	11.6	17.4	3.1
أوربا الغربية	6.2	4.9	3.5	2.9	2.8	9.4	3.7	(4.3)
الشرق الأوسط	21.4	22.7	21	24.5	25.7	32.6	34	1
أفريقيا	6.7	8.8	8.6	7	6.9	10.2	9.1	0.2
آسيا والباسفيك	7.1	7.4	7.6	7.6	6.8	11	9	(0.2)
المجموع	65.7	71.6	69.9	75.1	75.8	100	100	0.8

المصدر OPEC Statistical Bulletien

النسب والنمو السنوي وفقا لحسابات الباحثان .

هو نفط عادي يوجد في الطبيعة على الحالة السائلة، داخل مسام صخور شبه صماء لا تسمح له بالجريان دون فتح ممرات شعرية توصل بين مساماته إلى حيث فتحة بئر الإنتاج، و بهذا تتحسن النفوذية حيث أنه كلما ازدادت النفوذية يتحسن إنتاج البئر، و كلما انخفضت النفوذية انخفض إنتاج البئر من الموائع الجوفية.[9] ويحتوي النفط الصخري على مادة تسمى الكيروجين، وهي المادة العضوية التي يستخلص منها النفط . ولا يمكن ضخ الكيروجين من مكمنه مثل النفط، بل يجب تسخين الصخور التي تحتوي على النفط لفصل السوائل ، وحين يتم تجميع السوائل يمكن تحويرها إلى نفط خام صناعي لتكريره باستخدام البنية التحتية القائمة للبترول. ويجري حفر البئر رأسيا إلى ما فوق المنطقة المستهدفة مباشرة حيث تنحني قبل توجيهها أفقيا إلى التكوينات الزيتية المختارة . وبعد حفر البئر يجري تكسير الصخور هيدروليكيا للسماح للنفط والغاز بالخروج إلى رأس البئر والى السطح. والتكسير الهيدروليكي تقنية لتحفيز الآبار يجري فيها تكسير الصخور عن طريق حقن كميات كبيرة من السوائل المضغوطة. وتتطلب هذه العملية الحقن تحت ضغط مرتفع لسوائل التكسير، اللازمة لتحقيق معدلات تدفق كافية في ابار الغاز الصخري، والغاز المحصور، والنفط المحصور، وغاز الفحم. ويتوقف إجمالي المدة الزمنية لحفر بئر وتجهيزه للإنتاج على العمق المستهدف، وطول الفتحات الأفقية التي تحفر، والأحوال الجيولوجية السائدة. ويستغرق حفر بئر على عمق ضحل يبلغ 4270 مترا نحو أربعة أسابيع ، أما بئر عمقها 6700 متر فيستغرق حفرها نحو خمسة أسابيع . وعلى النقيض من بئر النفط التقليدي فان عمر البئر الجديدة يبلغ عامين، وينخفض إنتاجها بنسبة 70 بالمائة في العام الأول و 50 بالمائة في الأعوام التالية، وهكذا، فان البئر يمكن تكسيرها إلى 18 مرة للحفاظ على إنتاجها.[10]وبخلاف آبار النفط التقليدي التي يتطلب حفرها وبدء الإنتاج منها سنوات، فأن النفط الصخري الأمريكي يستغرق وقتا اقل كثيرا ، ويتراوح على الأرجح بين شهرين وأربعة اشهر من الحفر وبدء الإنتاج. ويتيح هذا مرونة عالية للاستجابة السريعة لمتطلبات السوق.لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية خفض تكلفة إنتاج النفط الصخري، في العقد الثاني من القرن الحالي، اذ تراجع الإنتاج في العقد الأول ، وبدأ الإنتاج بالارتفاع وتجاوز حجم إنتاج عام 2000 منذ عام 2012 . خلاصة القول ارتفع إنتاج النفط الأمريكي في الفترة 2018/2000 بحوالي 5 م ب/ي. أي حوالي نصف الزيادة التي طرأت على الإنتاج العالمي.فكما ورد سابقا أنتجت الولايات المتحدة في عام 2000حوالي 5.8م ب/ي وبعد التقلبات التي شهدها الإنتاج صعودا ونزولا في الأعوام التالية ، وارتفع في عام 2011 حوالي 5.6 م ب /ي ،بعبارة اخرى تراجع إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 2008/2000 بحوالي 0.9 م.ب/ي ، وارتفع بين عامي 2018/2008 بحوالي 6 م ب/ي. اذ بلغ الإنتاج في عام 2018 حوالي 10.9 م ب/ي وبذلك تخطت الولايات المتحدة الأمريكية إنتاج كل السعودية وروسيا (كلا على حدة) وأصبحت اكبر منتج للنفط في العالم. بعبارة موجزة ارتفع إنتاج النفط الأمريكي في الفترة 2018/2000 بمقدار 5.14 م ب/ي ، أي اكثر من نصف زيادة الإنتاج العامي. تقاسمت بقية دول العالم النصف المتبقي من الزيادة . رغم ارتفاع احتياطيات دول أمريكا اللاتينية الهائل (القيد الأول للإنتاج) والتي وصلت نسبة نموها السنوي إلى 5.8% ، وهي الأعلى على مستوى العالم إلا ان إنتاج النفط في هذه المجموعة الدولية انخفض بمقدار 1.3 م ب/ي منذ بداية الألفية الثالثة لغاية 2018، اذ بلغت نسبة النمو السنوي سالب 0.8%. في عام 2000 شكل إنتاج كل من: البرازيل والمكسيك وفنزويلا ، مجتمعة ، 7.1 م ب/ي ، أي حوالي ثلاث أرباع إنتاج أمريكا اللاتينية (بالضبط 76.3%) وكان إنتاج البلدان المذكورة على التوالي 1.2، و 3 ، و 2.9 م ب/ي . وانخفض إنتاج البلدان المذكورة في عام 2018 إلى 5.9 م ب/ي ،وتراجعت النسبة كذلك إلى 73.7% ، بعد ان انخفض إنتاج كل من المكسيك وفنزويلا في إلى حوالي نصف إنتاجيهما في عام 2000، اذ بلغ إنتاج المكسيك 1.8 وفنزويلا إلى 1.5 م ب/ي ، في حين ارتفع إنتاج البرازيل ، البلد الذي عكف على إنتاج الوقود الحيوي، إلى اكثر من 100% ، اذ ارتفع إلى 2.6 في عام 2018 بعد ان كان 1.2 عام 2000. خلاصة القول انخفض إنتاج النفط في الفترة المذكورة في كل من المكسيك وفنزويلا بمقدار 2.6 ، وارتفع في البرازيل بمقدار 1.4 م ب/ي، وبهذا تكون المحصلة تراجع الإنتاج في البلدان الثلاثة بمقدار 1.2 م ب/ي ، وهذا يساوي تقريبا انخفاض إنتاج بلدان المجموعة.انخفض إنتاج اوربا الغربية بشكل كبير ، بلغ 4.3% وتعد نسبة الانخفاض هذه هي الأدنى في العالم خلال الفترة التي يجرى الحديث عنها، ولعل السبب الرئيس وراء ذلك الانخفاض هو تراجع احتياطيات اوربا الغربية . لقد تراجع إنتاج اكبر بلدين منتجين أوربيين غربيين: النرويج والمملكة المتحدة، ففي عام 2000 أنتجت النرويج اكثر من ثلاثة ملايين برميل نفط يوميا وأنتجت المملكة المتحدة حوالي 2.5 مليون برميل يوميا وشكل إنتاج البلدين حوالي 90% من إنتاج اوربا الغربية النفطي. تراجع

[9] Mohamed Remedy open in a shale oil world where to springer new York 2015 p 88

[10]) منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي: الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أسعار النفط إلى أين؟ العدد 7 ، تموز 2016.

إنتاج النرويج في عام 2018 إلى النصف ، حوالي 1.5 م ب/ي ، في حين أنتجت المملكة المتحدة اقل من مليون برميل يوميا، وشكل إنتاج البلدين حوالي نفس النسبة السابقة. تجدر الإشارة هنا إلى ان إنتاج اوربا الغربية في عام 2018 شكل حوالي 3.8% من إنتاج العالم النفطي.تراجع الإنتاج كذلك في دول آسيا والباسفيك 0.3 م ب/ي في الفترة الخاضعة للتحليل ، اذ بلغ في عام 2000 حوالي 7.1 م ب/ي وانخفض إلى 6.8 م ب/ي في عام 2018 . في عام 2000 بلغ إنتاج كل من أستراليا والصين والهند وإندونيسيا وماليزيا حوالي 6.4 م ب/ي وشكل في حينه حوالي 90% من إنتاج دول آسيا والباسفيك. انخفض الإنتاج في البلدان المذكورة في عام 2018 إلى 6 م ب/ي ولم تتغير النسبة كثيرا بسبب تراجع إنتاج المنطقة كلها. وعلى النقيض من اوربا الغربية نما إنتاج النفط في اوربا الشرقية بنسبة 3.1% سنويا ويعد هذا اعلى نمو إنتاج في العالم خلال الألفية الجديدة. تجدر الإشارة هنا إلى ان 97.8% من إنتاج اوربا الشرقية في عام 2000 كان روسيا الاتحادية ، ولم يختلف الأمر كثيرا في عام 2018 ، تجدر الإشارة هنا إلى ان حوالي النفط الروسي يشكل حوالي 80% من نفط اوربا الشرقية، في عام 2018 أنتجت روسيا حوالي 10.5 م ب/ي ، بعدها جاءت كازاخستان اذ بلغ الإنتاج الكازاخي 1.5 م ب/ي ، وهكذا شكل إنتاج البلدين اكثر من 90% من إنتاج اوربا الشرقية البالغ 13.2 م ب/ي.رغم ان منطقة الشرق الأوسط تعد اعلى مناطق العالم إنتاجا للنفط ، الا ان إنتاجها يعد متواضعا جدا بالقياس إلى حجم احتياطاتها الضخمة ففي عام 2000 بلغ إنتاج دول الشرق الأوسط 21.4 م ب/ي وشكل في حينه 32.6% من إنتاج العالم وارتفع إلى 25.7 م ب/ي في عام 2018 وارتفعت النسبة إلى 34 %، فللمقارنة بلغ إنتاج الشرق الأوسط في عام 2000 حوالي ثلاث أضعاف إنتاج أمريكا الشمالية ، وفي عام 2018 أنتجت دول الشرق الأوسط حوالي ضعفي إنتاج أمريكا الشمالية فقط. بعبارة ثانية ارتفع إنتاج العالم من النفط في المدة المذكورة بحوالي 10 م ب/ي ، واستحوذت أمريكا الشمالية على 50% من الزيادة في حين كان نصيب دول الشرق الأوسط 43% منها.بلغ إنتاج السعودية والعراق والكويت والإمارات وايران في عام 2000 حوالي 18.4 م ب/ي وشكل في حينه حوالي 86% من إنتاج دول الشرق الأوسط ، وارتفع إنتاج هذه البلدان في عام 2018 إلى 23.9 م ب/ي وارتفعت النسبة إلى حوالي 93% من إنتاج الشرق الأوسط.ارتفع إنتاج الدول الأفريقية بشكل متواضع ففي عام 2000 بلغ الإنتاج الأفريقي 6.7 م ب/ي وشكل في حينه 10.2% للعالم، وارتفع الإنتاج في عام 2018 بمقدار 02 م ب/ي ، وانخفضت النسبة إلى 6.9% للعالم. تجدر الإشارة هنا إلى ان اهم الدول الأفريقية المنتجة للنفط هي : نيجيريا وليبيا والجزائر ومصر وأنغولا والغابون ، اذ بلغ إنتاج هذه البلدان الستة في عام 2000 حوالي 5.9 م ب/ي وشكل في حينه حوالي 82% من إنتاج النفط الأفريقي. في عام 2018 انخفض إنتاج البلدان المذكورة إلى 5.8 م ب/ي وانخفضت النسبة إلى 83%. تجدر الإشارة هنا إلى ارتفاع الإنتاج في الجزائر وانغولا بمقدار 0.96 م ب/ي في حين تراجع كل من ليبيا ونيجيريا (بسبب الاضطرابات الداخلية) وكذلك مصر والغابون بمقدار حوالي 1.1 م ب /ي في الفترة المذكورة.

المطلب الخامس: تقلبات اسعارالنفط في الألفية الثالثة

لم تشهد أسعار النفط العالمية استقرارا منذ ان بسطت الدول النامية (دول أوبك) سيطرتها على حقولها النفطية في سبعينيات القرن الماضي. فلم تعاني السوق اضطرابات عنيفة طوال الفترة التي سبقت سيطرة دول أوبك على حقولها النفطية ، ولا غرابة فلم تكن هناك (سوق نفط) طوال الحقبة التي سبقت تأميم حقول النفط في دول أوبك عامة والشرق الأوسط خاصة. بعبارة ثانية ،ان كل القرارات المتعلقة بالإنتاج والتصدير والتسعير كانت بيد شركات النفط العملاقة والتي تعرف بالشقيقات السبع. ما يهمنا قطعا مجريات الأحداث في القرن الحالي. وقبل الولوج في التفاصيل لابد من التأكيد على الحقائق الآتية:

أولا- ان اسعارالنفط، كأسعار كافة السلع والخدمات، يعتمد على أساسيات السوق وكلف الإنتاج. هذا يعني ان بوسع الدول المنتجة أو المنظمات المعنية وغيرها، التأثير على الأسعار من خلال التأثير على أساسيات السوق، كما يفعل المضاربون مثلا، أو كلف الإنتاج، وقد حققت التحسينات التقنية بالفعل انخفاضا ملحوظا في النفقات.

ثانيا- يشير المنطق الاقتصادي إلى وجود علاقة طردية بين حجم الاحتياطيات وحجم الإنتاج وبالتالي التأثير على العرض. وكما ورد سابقا تمتلك دول أوبك اكثر من ثلاث أرباع احتياطيات العالم المؤكدة النفطية ، وفقا لهذا المنطق تتحمل أوبك مسؤولية سوق النفط العالمية . لكن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فالدول المتقدمة ذات الاحتياطات النفطية المتواضعة اكثر تأثيرا في سوق النفط العالمية.

ثالثا- تعتمد اقتصادات دول أوبك اعتمادا كبيرا على إنتاج وتصدير النفط، الأمر الذي يضعف قدراتها على خفض الإنتاج (أي العرض) بغية التأثير على السعر . أما القدرة على زيادة الإنتاج فتعتمد على القدرة الإنتاجية أي إمكانات استخلاص النفط وتصنيعه ونقله إلى المستهلك النهائي.

بلغ متوسط سعر برميل النفط الخام الواحد في بداية الألفية الجديدة وبالتحديد عام 2000 حوالي 27.6 دولارا ، وهبط السعر في العامين 2001 و 2002 إلى على التوالي : 23.1 و 24.3 دولارا بعدها واصل السعر ارتفاعا متواصلا حتى بلغ ذروته عام 2008 اذ بلغ 94.4 دولارا بالدولارات الجارية و 81.1 دولارا بدولارات عام 2000. كما ورد سابقا شهد العالم في الألفية الثالثة ارتفاعا هائلا بالطلب على النفط فعلى سبيل المثال في المدة 2000-2004 ارتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار 6.4 م.ب/ي، الجدول 1. اذ ان ارتفاع الطلب جاء بعد ان انخفضت القيمة الحقيقية للاسعار النفط العالمية خلال المدة 1986 و 2000 الأمر الذي أدى إلى تراجع الاستثمارات في صناعة النفط وهكذا اصبح العالم منذ عام 2003 يعاني من عجز القدرة الإنتاجية الاحتياطية (Spare Productive Capacity). من الواضح ان سياسة الدول المستوردة الرئيسة للنفط أي دول الغرب الصناعي الضاغطة على أسعار النفط بهدف تخفيضها والتي أدت بالفعل إلى تدهور أسعار النفط وعائداته منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي حتى عام 2003 أسفرت عن تراجع حجم الاستثمارات المخصصة لتوسيع الطاقات الإنتاجية ، لاسيما في دول أوبك. وهكذا عجزت القدرات الإنتاجية عن مواجهة الارتفاع الهائل وغير المسبوق الذي طرأ على الطلب العالمي على النفط. تجدر الإشارة هنا إلى ان دول الغرب الصناعي المتقدم اعتادت الاحتفاظ بمخزونات نفطية كبيرة لمواجهة الطوارئ المحتملة في الإمدادات وتحملت نفقاته لسنوات ، لكنها اطمأنت إلى عدم قدرة .

شكل رقم 1

متوسط سعر برميل النفط الخام الاسمي في المدة 2000-2018

دولار/برميل

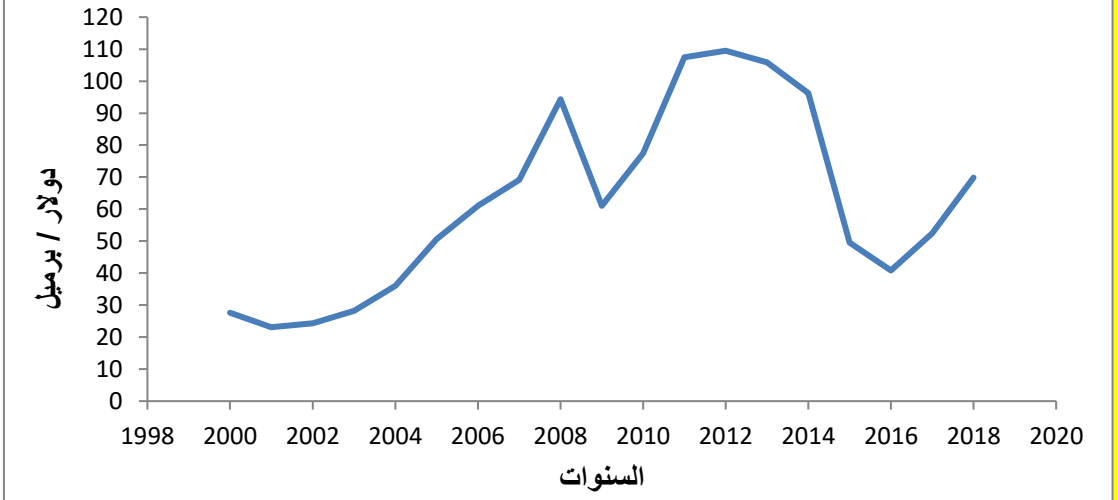

المصدر عمل الباحثان استنادا إلى بيانات الجدول 5 .

الجدول (5)

متوسط أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية 2000للمدة -2018 (دولار / برميل)

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي* 2000=100	السعر الحقيقي بأسعار 2000
2000	27.6	100	27.6
2001	23.1	101.8	22.7
2002	24.3	103.3	23.5
2003	28.2	105	26.9
2004	36	107.1	33.6
2005	50.6	109.4	46.3
2006	61	111.7	54.6
2007	69.1	114.2	60.5
2008	94.4	116.4	81.1
2009	61	117.2	52
2010	77.4	118.2	65.5
2011	107.5	119.8	89.7
2012	109.5	121.3	90.2
2013	105.9	122.9	86.2
2014	96.3	124.7	77.2
2015	49.5	126.3	39.2
2016	40.8	127.5	32
2017	52.4	129.3	40.5
2018	69.8	131.6	53

*) الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية

المصدر اوابك : تقرير الأمين العام السنوي الخامس والأربعون 2018 ، الجدول 1-11.

الدول المنتجة للنفط من وقف تصديره ، بسبب اعتماد اقتصاداتها عليه، وهكذا شرعت باستخدام قسما من مخزوناتها النفطية بغية التخلص من أعبائها، وبذلك انخفض عدد الأيام التي تغطيها المخزونات

النفطية بشكل كبير وأصبحت عاجزة عن مواجهة ارتفاع الطلب.

ومن العوامل التي اسهمت في ارتفاع أسعار النفط، المضاربات في البورصات العالمية ، أي اسلوب المراهنة على أسعار النفط في البيع والشراء، والتي تعرف بصفقات البراميل الورقية (Paper drums)، وحسب العديد من المصادر يزيد عدد صفقات البراميل الورقية على خمسة اضعاف العامل في النفط الحقيقي (Net barrel). تلك هي اهم أسباب ارتفاع أسعار النفط ، هناك عوامل أخرى لكنها اقل أهمية ، من امثلتها الاضطرابات

الجيوسياسية والامنية التي مرت بالشرق الأوسط ، ما يعرف بالربيع العربي، وكذلك الاضطرابات الداخلية في العراق وسوريا وليبيا ، ان الدوائر الغربية قلقة دائما من انقطاع امدادات النفط ، من منطقة الشرق الأوسط التي هي غير مستقرة. يضاف إلى هذه العوامل الاختناقات في مصافي التكرير وكذلك منافذ التصدير. ويجب التأكيد هنا وبقوة ان أسعار النفط المرتفعة لم تنعكس ايجابا على الدول المنتجة فحسب بل كذلك على الدول المستوردة. فعلى سبيل المثال في 2004 للمدة -2008 بلغت عائدات تصدير النفط في دول أوبك 3346 مليار دولار أي بمعدل سنوي قدره 669 مليار دولار، وجنت الدول التي تعرف (G7)[11] من الضرائب النفطية 3418 مليار دولار أي بمعدل سنوي قدره 684 مليار دولار[12].لكن سعر النفط انخفض في عام 2009 بنسبة 54.7% ، قياسا بسعر العام السابق ، اثر الأزمة المالية العالمية والتي سرعان ما تعافى الاقتصاد العالمي منها وعاد السعر إلى الارتفاع في عام 2010 ، اذ ارتفع بنسبة 26.9% قياسا بسعر عام 2009، واستمر السعر بالارتفاع وبلغ ذروته في عام 2012 ، 109.5 دولارا للبرميل ، عاد السعر بعدها بالانخفاض وبلغ ادنى مستوى له في عام 2016 ، حوالي 40.8 دولارا ، ارتفع السعر في العاميين التاليين ، وبلغ على التوالي : 52.4 و 69.8 دولارا ن كمتوسط للبرميل الواحد، وقطعا السعر الحقيقي ادنى بكثير .

ان أسباب انخفاض سعر النفط يمكن اختزالها بما يأتي:

1- زيادة العرض، نتيجة زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، فكما ورد سابقا ، شكلت زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية اكثر من نصف زيادة النفط في العالم في القرن الجديد.
2- تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين والاتحاد الأوربي ، الأمر الذي خفض الطلب على النفط.
3- قرار أوبك بعدم خفض الإنتاج .لم يكن تراجع الطلب العالمي على النفط والوفرة النفطية المقدرة بين مليون ومليوني برميل يوميا السببين الوحيدين لانخفاض سعر النفط في منتصف العقد الثاني من الألفية الجارية. اذ أصيب العالم قبل ذلك بأزمات مصرفية واقتصادية أسوأ من ذلك على سبيل المثال الأزمة العالمية بين عامي 2008 و 2011 ومع ذلك لم تنخفض الأسعار بهذه الحدة ولهذه الفترة الطويلة. واجهت أوبك أي انخفاض في سعر النفط بخفض الإنتاج لدعم السعر، ومن اجل هذا اتبعت نظام الحصص منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي . أما في اجتماعها 166 في تشرين الثاني 2014، فقررت أوبك عدم خفض الإنتاج. وهناك رأيان بخصوص قرار أوبك : الأول يراه قرارا صائبا وهذا الرأي تبنته دول الخليج وفي مقدمتها السعودية لأسباب عده منها ان سوق النفط العالمية قد تغيرت كثيرا في العقود الماضية ولم تعد دول أوبك تمتلك نفس الإمكانات التي تمتعت بها قبل ثمانينيات القرن الماضي اذ تراجع دور منظمة أوبك في الإنتاج العالمي .وحسب حسابات عبد الله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة القطري :(ان دور أوبك قد تبدل اليوم فقد كانت حصتها في الماضي تبلغ نحو 60% من الصادرات العالمية.....اما اليوم فحصة أوبك تبلغ نحو 30%)[13].سياسة أوبك اليوم تحولت من حماية الأسعار إلى حماية الأسواق. ويقارن العطية كذلك بأنهيار الأسعار في ثمانينات القرن الماضي اذ وصلت الأسعار إلى 10 دولارات للبرميل بعد ان تبنت أوبك سياسة خفض الإنتاج. تجدر الإشارة هنا إلى دور أوبك في تصدير النفط الخام العالمي حسب أدبيات أوبك (OPEC Annual Statistical Bulletin) تجاوز نسبة 85% في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي وهبط في النصف الثاني من القرن المذكور لكنه ظل فوق الثمانين بالمائة هبط في عام 1979 إلى 79.2% وواصل هبوطه في عقد الثمانينيات والتسعينيات لكن المنظمة تحملت على الأقل اكثر من نصف صادرات النفط الخام العالمية ، هبط دور المنظمة دون الخمسين بالمائة فقط في عام 2002 اذ بلغ 49.9% ، في العقد الثاني من القرن الحالي تجاوز الستين بالمائة في الأعوام 2010-2012في الأعوام 2013-2017 بلغ على التوالي: 59.5%،58%،57%،571%،55.6%. وهناك امر اخر ، ان انهيار أسعار النفط في ثمانينات القرن الماضي لم يكن بسبب سياسة خفض الإنتاج التي اتبعتها أوبك بل بسبب تخلي المنظمة عن سياسة خفض الإنتاج. لقد تبنت أوبك وخاصة السعودية ، منذ عام 1979، دور المنتج الموازن أو المكمل وانخفض دور أوبك في إنتاج النفط العالمي من 49% في عام 1979 إلى 28% في عام 1985، وفي العام الأخير ، تخلت السعودية وكذلك بقية الدول عن سياسة برمجة الإنتاج مما أدى إلى انهيار الأسعار حتى وصلت دون 10 دولارات للبرميل في عام 1986[14]. لكن المنظمة عادت إلى سياسة البرمجة في نهاية العام

[11] وهي : الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وإيطاليا والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا.

[12]) Who gets what from imported Oil, July 2009 p.9.

[13]) عبد الله بن حمد العطية : أسعار النفط ودور أوبك وسياستها تجاه الأسعار ،ورقه مقدمة إلى ندوة(تداعيات هبوط أسعار النفط على الدول المصدرة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر الدوحة 2016، ص 7.

[14])علي مرزا: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة ، ورقة مقدمة إلى ندوة تداعيات هبوط أسعار .... مصدر سبق ذكره ، ص 60.

الأخير. ويرى كذلك انصار هذا الرأي إلى ان السوق كفيلة بتصحيح السعر (سعر التوازن) ولابد ان يكون نفط أوبك أرضية السعر والنفط الصخري سقف السعر. التقدم التكنلوجي عمل على خفض تكلفة الإنتاج ،وهكذا هبط سقف السعر. خلاصة القول لم تنجح سياسة أوبك في استقرار الأسعار.الرأي الثاني ، القاضي بخفض الإنتاج والذي نبذته أوبك ولم تنتهجه، يرى أصحابه بان السوق تعاني من تخمه وفي حال قررت أوبك خفض إنتاجها بمقدار مليوني برميل يوميا وبالتنسيق مع روسيا والمكسيك بخفض الإنتاج بمقدار 500 الف و 300 الف على التوالي لأصبح المجموع 2.8 مليون برميل يوميا قادرة على إزاحة الفائض وتحقيق الاستقرار بالأسعار. لكن هذه السياسة لم تتبع، وتشير الدلائل إلى تواطؤ بين السعودية وأمريكا لخفض الأسعار من اجل الضغط على روسيا وايران. يبدو ان مصالح البلدين تقاربا فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول تضييق الخناق على ايران بسبب برنامجها النووي وكذلك السعودية بسبب سياسة ايران في المنطقة، وتحاول الولايات المتحدة كذلك إضعاف الاقتصاد الروسي بسبب الوضع في أوكرانيا. يبدو ان التاريخ يعيد نفسه ، ولم تستفد دول أوبك من تجاربها ، ففي مطلع ثمانينيات القرن الماضي اكد أحمد زكي اليماني، وزير النفط السعودي الأسبق إلى ضرورة امتلاك المملكة العربية السعودية حصة في سوق النفط، الأمر الذي اسفر عن إغراق السوق بالنفط وهوت الأسعار ، في السوق الفورية، إلى اقل من عشرة دولارات للبرميل. اتضح في ما بعد ان ادعاء الوزير كان فقط غطاء لاتفاق بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) والسعودية من اجل تعجيل سقوط الاتحاد السوفيتي[15] . ويكرر وزير النفط السعودي الآخر علي النعيمي قول سابقة ويحذو حذوه ويتذكر في اجتماع أوبك ال 166 في 27 تشرين الثاني 2014 ضرورة وجود حصة للسعودية في السوق. هناك فارق زمني بين مطلب الوزيرين امتد لأكثر من ثلاثة عقود تغيرت خلاله سوق النفط العالمية، اذ دخل السوق منتجون جدد وفقدت أوبك مرونتها وتأثيرها في سوق النفط، والأمثلة كثيرة على عدم استفادة أوبك من تجاربها ، فهذه البلدان مازالت تنتعش وترفع نفقاتها عند ارتفاع سعر النفط ، وتنكمش النفقات وترتفع الديون وتتوقف المشاريع التنموية عند انخفاض سعر النفط. بعبارة ثانية مازالت هياكلها الاقتصادية معتمدة على النفط ،لا شك في ان موقع أوبك وتأثيرها في سوق النفط العالمية كان اقوى في حال خفضت اعتمادها على النفط وأصبحت هياكلها الاقتصادية اكثر مرونة. ولو أجرينا مقارنة بسيطة بين سلوك الدول المنتجة والدول المستهلكة نلاحظ الفرق الشاسع بين الاثنين ، فعلى سبيل المثال في اجتماع أوبك سنة 1977 في الدوحة كان هناك رأيان ، الأول تبنته السعودية والإمارات ، يقضي بتثبيت سعر برميل النفط الخام الواحد عند 18 دولارا. أما الراي الثاني والذي تبنته الأغلبية ، فيقضي بترك الأسعار للسوق ، لم توحد دول المنظمة سياستها بل تصرف كل من الطرفين حسب رأيه أي باعت السعودية والإمارات ب 18 دولارا للبرميل اما باقي دول المنظمة فباعت بسعر السوق ، الذي كان اعلى من 18 دولارا. وكانت الشركات تشتري برميل النفط من السعودية والإمارات ب 18 دولارا وتعيد بيعه بالأسعار الجارية. وكانت الفروقات من نصيب الشركات طبعا. ان سياسة الحصص التي انتهجتها أوبك من اجل موازنة العرض مع الطلب لم تتبعها دول المنظمة ، فجميع الدول الأعضاء تلتزم بحصصها لمدة أسبوعين أو ثلاث بعد كل اجتماع تعقده المنظمة ، بعدها تبدأ البلدان بتجاوز حصصها بالتدريج ، وهذا الأمر يعد طبيعيا في معظم منظمات الدول النامية ، الأمر الذي لا يلاحظ في منظمات الدول المتقدمة.

الاستنتاجات والتوصيات :

اولا الاستنتاجات

1- حافظت الدول الصناعية على حصتها من الطلب العالمي على النفط الخام خلال المدة قيد الدراسة فقد بلغ حجم الطلب على النفط في الدول الصناعية في عام 2000 47.8 م.ب./ي. وارتفع الطلب في الدول الصناعية في عام 2018 إلى 47.9 م.ب./ي 48.5%. هذا يعني ان الطلب على النفط في هذه البلاد ارتفع بنسبة 0.2% في الفترة المذكورة أو نمو سنوي قدره حوالي 0.01%.

2 – ان سياسة خفض استهلاك الطاقة لاسيما النفط الخام بالاضافة الى تغيربنية الانتاج القطاعي لاجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة اي التحول من الانتاج السلعي نحو قطاع الخدمات ساهم في خفض استهلاك الطاقة في الدول الصناعية 0

[15]) ممدوح سلامة : أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام فائض الإنتاج ام السياسة الدولية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، أيلول 2015.ص 17.

3 - بلغت احتياطيات العالم المؤكدة من النفط الخام في عام 2000 حوالي 1090.6 مليار برميل، وبلغت في عام 2018 حوالي 1497.9 مليار برميل. أي إنها ارتفعت بنسبة 37.3% أو زيادة سنوية قدرها حوالي 1.7%، وهذا اعلى بكثير من زيادة الإنتاج البالغة 0.78% سنويا0

4 - ان نمو وتطور الاحتياطي النفطي العالمي في كثير من الحالات ، نتج بفعل تطويروسائل الانتاج والاستكشاف النفطي 0

5- تعد منطقة الشرق الأوسط اغنى بقاع العالم بالنفط ، بلغت احتياطات بلدان الشرق الأوسط في عام 2000 حوالي 694.5 مليار برميل وشكلت في حينها حوالي 64.6% للعالم، وارتفعت احتياطات المنطقة في عام 2018 إلى 803.2 مليار برميل، أي بمقدار 108.7 مليار برميل او بنسبة 15.6%، لكن نسبتها للعالم انخفضت إلى 53.6% قطعا بسبب ارتفاع احتياطات مناطق أخرى في العالم أهمها أمريكا اللاتينية. 0

6 - لم تشهد أسعار النفط العالمية استقرارا منذ ان بسطت الدول النامية (دول أوبك) سيطرتها على حقولها النفطية في سبعينيات القرن الماضي. فلم تعاني السوق اضطرابات عنيفة طوال الفترة التي سبقت سيطرة دول أوبك على حقولها النفطية ، ولا غرابة في ذلك فلم تكن هناك (سوق نفط) طوال الحقبة التي سبقت تأميم حقول النفط في دول أوبك عامة والشرق الأوسط خاصة.

ثانيا التوصيات

1- ان سوق النفط سيبقى على المدى الطويل سوق مستهلكين وليس سوق منتجين اى تحكم الدول المستهلكة في حجم الطلب العالمي على النفط وتحديد الاسعار 0
2- ان فكرة انحسار ونضوب الاحتياطي العالمي من النفط الخام سوف تتبدد او تتاجل الى عقود اطول بفضل التقدم االتكنولوجي في عمليات اكتشاف وانتاج النفط الخام 0
3- على البلدان المنتجة للنفط لا سيما بلدان منظمة اوبك ومن اجل المحافظة على الميزة النسبية التي تتمتع بها والمتمثلة بانخفاض تكاليف انتاج النفط التقليدي لديها من اجراء التحديثات المستمرة على طرق الاستكشاف والانتاج وبما يتماشى مع التطور الحاصل في الصناعة النفطية العالمية 0
4- بفعل تطوروسائل انتاج بدائل النفط الخام من الوقود غير التقليدي كالنفط الصخري والطاقة المتجددة النظيفة الصديقة للبيئة سوف لم تشهد اسعار النفط العالمية تقلبات حادة كالتي شهدتها اسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي 0
5- على البلدان المنتجة للنفط الخام ولاسيما اعضاء منظمة اوبك ان تجد وتحافظ على السعر التوازني للنفط الخام الذي يحافظ على مصالحها ومصالح البلدان المستهلكة للنفط الخام ويحد من سعي البلدان الصناعية من ايجاد بدائل عن النفط الخام التقليدي 0
6- ان تحقيق النقطة اعلاه لايتحقق بدون تنويع البلدان المنتجة للنفط الخام من مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على عوائد النفط الخام لتمويل موازنتها العامة 0

المصادر:

1- أسعد الوصيبعي: ذروة إنتاج النفط بين النظريات والواقع ، القافلة ، اصدار ارامكو، متوفر على الرابط ذروة-إنتاج- النفط- qafilah.com/ar/
2- أوابك :ترشيد استهلاك الطاقة ورفع كفاءة استخدامها بالدول الأعضاء في منظمة أوابك: الفرص والتحديات ، تشرين أول 2019[1]) صندوق النقد الدولي : تقرير افاق الاقتصاد العالمي ، تشرين أول 2018.
3- حساباتنا وفقا ل أوابك : تقرير الأمين العام السنوي ، أعداد مختلفة .
4- عبد الله بن حمد العطية : أسعار النفط ودور أوبك وسياستها تجاه الأسعار ،ورقه مقدمة إلى ندوة(تداعيات هبوط أسعار النفط على الدول المصدرة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر الدوحة 2016
5- ممدوح سلامة : أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام فائض الإنتاج ام السياسة الدولية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، أيلول 2015
6- علي مرزا: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة ، ورقة مقدمة إلى ندوة تداعيات هبوط أسعار 2016
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art633.aspx

7- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي: الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أسعار النفط إلى أين؟ العدد 7 ، تموز 2016.

8- A. Gwiazda : Nowy Lad Naftowy, http://geopolityka.org/analizy/adam-gwiazda-nowy-lad-naftowy

9. Who gets what from imported Oil, July 2009

10 – 69i57j0l3.12592j0j8&sourceid=chromite=UTF

11- Mohamed Remedy open in a shale oil world where to springer new York 2015

Abstract:

The global oil Market is characterized by a wide range of uncertainty and many economic and political aspects overlap.

Studying the oil market and predicting its developments is not an easy matter and contains many complications.

The oil market needs an in – depth analysis to be able – even to a close extent – to predict the developments that many occur, especially with regard to prices.

This research deals with the demand for oil, reserves, and global production for the period 2000 – 2018 and their implications for world oil prices .

One of the most important conclusions of this research is that the developed countries have maintained their share of global demand during the mentioned period. while global oil production increased from (65.8) million in 2000 to(75.8)million barrels per day in 2018 (an increase of 15.2% and an annual increase rate of 0.78) ,but the demand by developed countries increased from (47. 8) million in 2000(62. 9%of global demand) to(47. 9) million barrels per day in 2018 an increase of 0.2% and an annual increase rate of 0.01%.

One of the most important recommendations of the research is that the oil market will remain in the long term a consumer market and not a producer market, that is, the consuming countries control the volume of world demand and influence oil prices. Also, the idea of depleting oil reserves globally will postponed to longer decades as a result of technological progress in the exploration and production of crude oil.